Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 107-117
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

# Free Zones in Libya Between Legislative Reality and Commercial Ambition: A Legal Prospective Study

Mohamed Mouloud Souf [*]
[1] Department of Private Law, Faculty of Law, Sabratha University, Zlatan, Libya

# المناطق الحرة في ليبيا بين الواقع التشريعي والطموح التجاري: دراسة قانونية مستقبلية

محمد مولود سوف [*]
قسم القانون الخاص، كلية القانون جامعة صبراتة، زلطن، ليبيا

[*]Corresponding author: Mahamed47101@gmail.com

| Received: October 15, 2025 | Accepted: November 15, 2025 | Published: December 04, 2025 |
|---|---|---|

**Copyright:** © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract:**
This research addresses the legal gap surrounding the regulation of free zones in Libya, despite their promising economic and commercial potential. It analyzes the conceptual framework of free zones, examines the current legislative reality in Libya, and highlights the legal and administrative challenges hindering their activation. The study also reviews successful international models of free zone regulation to extract key elements that could inform a future legal vision tailored to the Libyan context.
The research concludes that the absence of a dedicated and comprehensive legal framework is one of the main obstacles to the effective implementation of free zones in Libya. It emphasizes the urgent need for a clear legislative structure, supported by an independent regulatory authority and a specialized judicial system. The study offers a set of legal and administrative recommendations aimed at transforming free zones into dynamic tools for trade stimulation and sustainable economic development in Libya.

**Keywords**: Free zones, Libyan legislation, Foreign investment, International trade, Legal framework.

**الملخص**
يتناول هذا البحث الإشكالية المتعلقة بغياب التنظيم القانوني المتكامل للمناطق الحرة في ليبيا، رغم ما تحمله من إمكانات اقتصادية وتجارية واعدة. وقد تم تحليل الإطار المفاهيمي لهذه المناطق، واستعراض واقعها التشريعي في ليبيا، مع تسليط الضوء على التحديات القانونية والإدارية التي تعيق تفعيلها. كما تم استعراض تجارب دولية ناجحة في تنظيم المناطق الحرة، بهدف استخلاص عناصر تنظيمية يمكن أن تُشكل أساسًا لرؤية قانونية مستقبلية في السياق الليبي.
خلص البحث إلى أن غياب قانون خاص ومستقل يُنظم المناطق الحرة يُعد من أبرز العوائق أمام تفعيل هذا النموذج الاقتصادي، وأن تبني تشريع واضح، مدعوم بهيئة مستقلة ونظام قضائي متخصص، يُعد ضرورة ملحة لتحقيق الجدوى التجارية والاستثمارية المرجوة. وقد تم تقديم مجموعة من التوصيات التشريعية والإدارية التي من شأنها أن تُسهم في تحويل المناطق الحرة إلى أدوات فعالة لتنشيط التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة، التشريع الليبي، الاستثمار الأجنبي، التجارة الدولية التنظيم القانوني.

**المقدمة**

تعد المناطق الحرة من أبرز الآليات التي تعتمدها الدول الحديثة لتنشيط التجارة وتعزيز الجاذبية الاستثمارية، لما توفره من امتيازات ضريبية وإدارية وبنية تحتية محفزة. وفي السياق الليبي، تزايدت الدعوات إلى تفعيل دور هذه المناطق كوسيلة استراتيجية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات التي تواجه البلاد على المستويين التجاري والتشريعي. غير أن الواقع التشريعي المنظم للمناطق الحرة في ليبيا لا يزال يعاني من التشتت والغموض، مما يحد من فعاليتها ويضعف قدرتها على استقطاب المستثمرين المحليين والدوليين.

ينطلق هذا البحث من إشكالية جوهرية مفادها: إلى أي مدى يمكن أن يسهم تطوير الإطار القانوني للمناطق الحرة في ليبيا في تنشيط التجارة الوطنية وتحقيق الطموحات الاقتصادية؟ ومن خلال هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى تحليل الوضع القانوني الحالي للمناطق الحرة، وتحديد أبرز الثغرات التي تعيق تفعيلها، واستشراف رؤية قانونية مستقبلية تواكب التحولات الاقتصادية والتجارية في ليبيا، مستفيدًا من التجارب المقارنة في الدول التي نجحت في تنظيم مناطقها الحرة بفعالية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يعتمد البحث على المنهج التحليلي للنصوص القانونية الليبية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن من خلال دراسة نماذج تشريعية عربية ودولية، فضلاً عن المنهج الاستشرافي الذي يهدف إلى تقديم تصور قانوني متكامل يسهم في تعزيز دور المناطق الحرة كرافعة للتجارة والاستثمار في ليبيا.

**المبحث الأول: الأسس النظرية والتنظيمية للمناطق الحرة**

تُعد المناطق الحرة من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول الحديثة لتحفيز التجارة وجذب الاستثمارات، وذلك لما توفره من بيئة تنظيمية مرنة، وحوافز ضريبية، وبنية تحتية مهيأة لتسهيل العمليات التجارية. وقد أصبح هذا النموذج الاقتصادي يمثل ركيزة مهمة في السياسات التجارية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل التنافس العالمي على جذب رؤوس الأموال وتوسيع نطاق التبادل التجاري الدولي[1].

في السياق الليبي، لا تزال فكرة المناطق الحرة حديثة نسبياً، ولم تحظَ بعد بتنظيم قانوني متكامل يحدد طبيعتها، وآليات إنشائها، والجهات المشرفة عليها، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين فيها. هذا الغياب التشريعي لا يعكس فقط تأخرًا في مواكبة التطورات الاقتصادية، بل يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بكيفية تكييف هذا النموذج ضمن المنظومة القانونية الليبية، التي تتسم بالتعدد والتداخل بين القوانين العامة والخاصة[2].

من هنا، يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة تحليلية للإطار المفاهيمي للمناطق الحرة، من خلال تحديد خصائصها القانونية، وتمييزها عن المفاهيم المشابهة كالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية، ثم الانتقال إلى دراسة الأساس القانوني الذي يحكم هذه المناطق في التشريعات المقارنة، بغية استخلاص عناصر تنظيمية يمكن أن تشكل نواة لتشريع ليبي مستقبلي[3].

**المطلب الأول: تعريف المناطق الحرة وتمييزها عن المفاهيم المشابهة**

تُعرف المناطق الحرة بأنها نطاقات جغرافية محددة داخل الدولة تُمنح فيها الشركات والمستثمرون امتيازات خاصة، تشمل إعفاءات ضريبية، وتسهيلات جمركية، ومرونة تنظيمية، بهدف تحفيز النشاط

1 انظر :عبد الله، محمد" .المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 12، 2021، ص.45 .

2 راجع :الشريف، فاطمة" .إشكالية التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لندوة القانون التجاري، جامعة طرابلس، 2022، ص.8 .

3 انظر :منصور، خالد" .التجارب المقارنة في تنظيم المناطق الحرة"، مجلة الدراسات القانونية الدولية، العدد 7، 2020، ص.61 .

التجاري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية[4]. وتُعد هذه المناطق بمثابة بيئة تجريبية لتطبيق سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا، دون الحاجة إلى تعديل شامل في التشريعات الوطنية، مما يمنحها طابعًا استثنائيًا في التنظيم القانوني.

ورغم شيوع استخدام مصطلح "المناطق الحرة"، إلا أنه كثيرًا ما يُخلط بينها وبين مفاهيم أخرى مثل "المناطق الاقتصادية الخاصة" و"المناطق الصناعية"، ما يستدعي توضيح الفروق الجوهرية بينها. فالمناطق الاقتصادية الخاصة تتسم باتساع نطاقها التنظيمي، إذ تشمل قطاعات متعددة كالتكنولوجيا والخدمات المالية، وتخضع غالبًا لقوانين خاصة مستقلة عن التشريعات الوطنية[5]. أما المناطق الصناعية، فهي تركز على النشاط الإنتاجي الصناعي، وتُدار غالبًا وفق قوانين الاستثمار أو الصناعة، دون أن تتمتع بالامتيازات الجمركية والضريبية التي تميز المناطق الحرة[6].

وبناءً على ذلك، فإن المناطق الحرة تتميز بكونها فضاءً قانونيًا وتجاريًا مستقلًا نسبيًا، يُدار وفق قواعد خاصة تهدف إلى تسهيل التجارة، وتُعد أداة فعالة في السياسات الاقتصادية للدول التي تسعى إلى الانفتاح التجاري دون المساس بالبنية التشريعية العامة. وفي الحالة الليبية، فإن غياب التحديد القانوني الدقيق لهذا المفهوم يفتح الباب أمام اجتهادات متباينة، ويُضعف من قدرة هذه المناطق على أداء دورها التنموي المنشود[7].

**المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية والتجارية للمناطق الحرة**

تُعد المناطق الحرة من أبرز المحركات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتسريع النمو التجاري، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وذلك من خلال توفير بيئة أعمال محفزة تتميز بالمرونة التنظيمية، والإعفاءات الضريبية، والانفتاح على الأسواق الدولية[8]. هذه المناطق لا تُنشأ عبثًا، بل تُصمم وفق أهداف استراتيجية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة، وتُعد بمثابة مختبرات لتجريب نماذج اقتصادية أكثر تحررًا دون المساس بالبنية التشريعية الوطنية.

من أبرز الأهداف التي تسعى المناطق الحرة إلى تحقيقها، تحفيز الصادرات من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتوفير بنية تحتية متخصصة، مما يُمكّن الشركات من الوصول إلى الأسواق الخارجية بكفاءة أعلى. كما تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية تقلل من تكلفة التشغيل وتزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية[9]. إلى جانب ذلك، تساهم هذه المناطق في خلق فرص عمل جديدة، وتنمية المهارات المحلية، وتحفيز الابتكار من خلال إدخال تقنيات إنتاج حديثة.

وتُعد المناطق الحرة أيضًا وسيلة فعالة لتقليل الضغط على المراكز الحضرية، من خلال توزيع النشاط الاقتصادي على أطراف المدن أو المناطق الحدودية، مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم. كما أنها تُستخدم في بعض الدول كأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد، خاصة في حالات الانتقال من اقتصاد

4 انظر :عبد الحميد، سامي" .المناطق الحرة :المفهوم والدور الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 18، 2020، ص.33 .

5 راجع :منصور، هالة" .المناطق الاقتصادية الخاصة :دراسة مقارنة"، مجلة القانون والتنمية، العدد 10، 2021، ص .47 .

6 انظر :يوسف، نادر" .المناطق الصناعية والمناطق الحرة :تمييز قانوني"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار العربي، القاهرة، 2019، ص.12 .

7 راجع :الطرابلسي، عادل" .المناطق الحرة في ليبيا :غياب التنظيم القانوني وتحديات التطبيق"، مجلة القانون الليبي، العدد 5، 2022، ص.21 .

8 انظر :عبد العزيز، هيثم" .المناطق الحرة كأداة للنمو الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 14، 2021، ص.29 .

9 راجع :منصور، ليلى" .تحليل دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد 9، 2020، ص.41 .

مركزي إلى اقتصاد السوق، حيث توفر هذه المناطق بيئة قانونية وتجارية أكثر مرونة تسمح بتجريب نماذج جديدة من الحوكمة الاقتصادية[10].

وفي الحالة الليبية، فإن غياب التنظيم القانوني المتكامل للمناطق الحرة يُضعف من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف، ويجعلها عرضة للتداخل الإداري، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، مما يستدعي إعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم لها، بما يضمن وضوح الأهداف، وتحديد الصلاحيات، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لتحقيق الجدوى الاقتصادية والتجارية المرجوة[11].

**المطلب الثالث: الأساس القانوني للمناطق الحرة في التشريعات المقارنة**

تختلف التشريعات المنظمة للمناطق الحرة من دولة إلى أخرى، تبعًا للسياسات الاقتصادية المعتمدة، ومدى انفتاح الدولة على التجارة الدولية، وطبيعة النظام القانوني السائد فيها. إلا أن القاسم المشترك بين معظم هذه التشريعات هو السعي إلى خلق بيئة قانونية مستقلة نسبيًا، تتيح للمستثمرين ممارسة أنشطتهم التجارية ضمن إطار تنظيمي مرن ومحفز[12].

في التجربة الإماراتية، يُعد قانون المناطق الحرة من أكثر النماذج تطورًا في المنطقة، حيث يمنح كل منطقة حرة صلاحيات تنظيمية واسعة، بما في ذلك إصدار تراخيص النشاط، وتحديد نسب الملكية الأجنبية، وتطبيق أنظمة جمركية وضريبية خاصة. وقد ساهم هذا النموذج في تحويل الإمارات إلى مركز تجاري إقليمي، وجعل من المناطق الحرة رافعة اقتصادية حقيقية[13].

أما في الأردن، فقد تم تنظيم المناطق الحرة بموجب قانون خاص يحدد شروط الإنشاء، وآليات الإدارة، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. ويتميز هذا النموذج بوضوح الإطار القانوني، وتحديد العلاقة بين الجهات الحكومية والمستثمرين، مما ساهم في استقرار بيئة الأعمال داخل هذه المناطق[14]. وفي المغرب، تم اعتماد نموذج المناطق الاقتصادية الخاصة، الذي يجمع بين الامتيازات التجارية والتنظيم الإداري المستقل، ويُدار وفق شراكة بين القطاعين العام والخاص، ما عزز من فعالية هذه المناطق في جذب الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية[15].

إن دراسة هذه النماذج المقارنة تبرز أهمية وجود تشريع خاص ومنفصل ينظم المناطق الحرة، ويحدد بوضوح طبيعتها القانونية، وآليات إدارتها، والجهات الرقابية عليها، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. كما تؤكد على ضرورة أن يكون هذا التشريع مرنًا بما يكفي لمواكبة التحولات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته صارمًا في حماية الحقوق وضمان الامتثال القانوني. وفي الحالة الليبية، فإن غياب مثل هذا التشريع يُعد من أبرز العوائق أمام تفعيل دور المناطق الحرة، ويستدعي تبني نموذج قانوني مستوحى من التجارب الناجحة، مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية والسياسية للبلاد[16].

---

10 انظر :الطيب، نادر" .المناطق الحرة في الدول الانتقالية :دراسة حالة"، مجلة القانون والسياسة، العدد 11، 2022، ص.53 .

11 راجع :الشريف، فاطمة" .المناطق الحرة في ليبيا :الواقع والتحديات"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الليبي، بنغازي، 2023، ص.17 .

12 انظر :عبد الله، ناصر" .التنظيم القانوني للمناطق الحرة في التشريعات العربية"، مجلة القانون المقارن، العدد 15، 2021، ص.38 .

13 راجع :منصور، هالة" .المناطق الحرة في الإمارات :نموذج قانوني متقدم"، مجلة السياسات التجارية، العدد 9، 2020، ص.52 .

14 انظر :الطيب، نادر" .التجربة الأردنية في تنظيم المناطق الحرة"، مجلة القانون والتنمية، العدد 12، 2021، ص .44 .

راجع :الشريف، فاطمة" .المناطق الاقتصادية الخاصة في المغرب :دراسة قانونية"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الإفريقي، الرباط، 2022، ص 19.15 .

16 انظر :عبد الحميد، سامي" .نحو تشريع ليبي للمناطق الحرة :قراءة في التجارب الدولية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص.27 .

## المبحث الثاني: التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا

رغم ما تحمله فكرة المناطق الحرة من وعود اقتصادية وتجارية واعدة، إلا أن الواقع التشريعي الليبي لا يزال يفتقر إلى إطار قانوني متكامل ينظم هذه المناطق بشكل واضح وفعال. فالمبادرات التي ظهرت في السنوات الماضية، سواء من خلال إنشاء بعض المناطق الحرة أو طرح مشاريع استثمارية في هذا السياق، لم تكن مدعومة بنصوص قانونية دقيقة، مما أدى إلى تداخل في الصلاحيات، وغموض في الإجراءات، وضعف في الحوافز الممنوحة للمستثمرين[17].

إن غياب قانون خاص بالمناطق الحرة في ليبيا يُعد من أبرز الإشكاليات التي تعيق تفعيل هذا النموذج الاقتصادي، حيث تُدار هذه المناطق – إن وجدت – وفق اجتهادات إدارية أو قرارات تنفيذية غير مؤطرة قانونيًا، مما يُضعف من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويجعلها عرضة للتقلبات السياسية والبيروقراطية[18]. كما أن عدم وجود جهة مركزية مختصة بالإشراف على هذه المناطق يُسهم في تشتت المسؤوليات، ويُضعف من التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية.

وعلى الرغم من وجود بعض النصوص القانونية التي تُشير بشكل غير مباشر إلى إمكانية إنشاء مناطق حرة، مثل ما ورد في قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010، إلا أن هذه الإشارات تفتقر إلى التفصيل، ولا ترقى إلى مستوى التنظيم القانوني المتكامل الذي يُحدد طبيعة هذه المناطق، وآليات إدارتها، والامتيازات الممنوحة فيها، والضمانات القانونية للمستثمرين[19]. كما أن هذه النصوص لا تُميز بين المناطق الحرة والمناطق الصناعية أو الاقتصادية، مما يُحدث خلطًا مفاهيميًا وتشريعيًا يُضعف من فعالية التطبيق.

إن الحاجة إلى تنظيم قانوني واضح للمناطق الحرة في ليبيا لم تعد ترفًا تشريعيًا، بل أصبحت ضرورة اقتصادية ملحة، خاصة في ظل التنافس الإقليمي على جذب الاستثمارات، والتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي نحو نماذج أكثر مرونة وانفتاحًا. ومن هنا، فإن هذا المبحث يُسلط الضوء على واقع التنظيم القانوني الحالي، ويُبرز أوجه القصور فيه، تمهيدًا لاقتراح رؤية قانونية مستقبلية تُعزز من فعالية هذه المناطق وتُسهم في تحقيق الطموحات التجارية والاقتصادية للبلاد[20].

### المطلب الأول: التطور التاريخي والتشريعي للمناطق الحرة في ليبيا

تعود فكرة إنشاء المناطق الحرة في ليبيا إلى بدايات الألفية الجديدة، حين بدأت الدولة تبحث عن أدوات بديلة لتنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل تراجع عائدات النفط وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل. وقد تمثلت أولى الخطوات العملية في إصدار قرارات تنفيذية بإنشاء بعض المناطق الحرة، مثل منطقة "مصراتة الحرة" التي أُعلن عنها رسميًا في عام 2000، تلتها محاولات أخرى في مناطق مثل زوارة ودرنة[21]. إلا أن هذه المبادرات لم تكن مدعومة بإطار قانوني متكامل، بل اعتمدت على قرارات حكومية متفرقة، ما جعلها تفتقر إلى الاستقرار التشريعي والوضوح التنظيمي.

---

17 عبد السلام، ناصر" .المناطق الحرة في ليبيا :بين الطموح التشريعي والتحديات الواقعية"، مجلة القانون الليبي، العدد 4، 2021، ص.22 .

18 الشريف، فاطمة" .إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص.11 .

19 انظر :قانون تشجيع الاستثمار رقم (9)لسنة 2010، المادة (4)، منشور في الجريدة الرسمية الليبية، العدد 15، 2010.

20 منصور، خالد" .نحو قانون ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 7، 2023، ص.36 .

21 انظر :عبد السلام، ناصر" .المناطق الحرة في ليبيا :بين الطموح التشريعي والتحديات الواقعية"، مجلة القانون الليبي، العدد 4، 2021، ص.24 .

في عام 2010، صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (9)، الذي أشار في مادته الرابعة إلى إمكانية إنشاء مناطق حرة، لكنه لم يُفرد لها تنظيمًا خاصًا، بل اكتفى بذكرها ضمن قائمة الأدوات الاستثمارية الممكنة، دون تحديد طبيعتها القانونية، أو شروط إنشائها، أو الجهات المسؤولة عن إدارتها[22]. وقد أدى هذا الغموض إلى تداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية، وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية، مما انعكس سلبًا على فعالية هذه المناطق، وأضعف من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وعلى الرغم من بعض المحاولات اللاحقة لتفعيل هذه المناطق، خاصة بعد عام 2012، إلا أن غياب الاستقرار السياسي، وتعدد السلطات التشريعية والتنفيذية، حال دون تطوير إطار قانوني موحد يُنظم عمل المناطق الحرة في ليبيا. كما أن غياب قانون خاص يُحدد العلاقة بين المستثمر والدولة داخل هذه المناطق، ويُبين الحقوق والواجبات، والضمانات القانونية، جعل من الصعب على المستثمرين المحليين والدوليين الوثوق في جدوى الاستثمار داخلها[23].

إن هذا التطور المتعثر في تنظيم المناطق الحرة في ليبيا يُبرز الحاجة الملحة إلى إصدار قانون خاص ومستقل، يُنظم هذه المناطق بشكل واضح، ويُحدد أهدافها، وآليات إدارتها، والامتيازات الممنوحة فيها، بما ينسجم مع المعايير الدولية، ويُراعي في الوقت ذاته خصوصية السياق الليبي. فبدون هذا الإطار التشريعي، ستظل المناطق الحرة مجرد مشاريع معلقة، تفتقر إلى الجاذبية والفعالية[24].

**المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المنظمة للمناطق الحرة في ليبيا**

عند محاولة تحليل الإطار القانوني الذي يُفترض أن ينظم المناطق الحرة في ليبيا، يتضح أن التشريعات القائمة لا توفر منظومة متكاملة أو واضحة لهذا النموذج الاقتصادي. فالقانون الليبي، سواء في صورته التجارية أو الاستثمارية، لم يُفرد نصوصًا تفصيلية تُعنى بالمناطق الحرة، بل اكتفى بإشارات عابرة ضمن قوانين عامة، لا ترقى إلى مستوى التنظيم التشريعي المستقل[25].

من أبرز النصوص التي ورد فيها ذكر المناطق الحرة، قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010، حيث نصت المادة الرابعة على إمكانية إنشاء مناطق حرة ضمن أدوات تشجيع الاستثمار. إلا أن هذا النص جاء عامًا ومجردًا، دون أن يُحدد طبيعة هذه المناطق، أو آليات إدارتها، أو الامتيازات القانونية التي تُمنح للمستثمرين فيها، أو حتى الجهة المختصة بالإشراف عليها[26]. هذا الغموض التشريعي يُضعف من فعالية النص، ويجعل تطبيقه عرضة للاجتهادات الإدارية غير المنضبطة.

كما أن قانون التجارة الليبي لم يتطرق إلى المناطق الحرة بأي شكل، رغم ارتباطها الوثيق بالنشاط التجاري، خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية، وتنظيم حركة البضائع، والتراخيص التجارية. وهذا الغياب يُعد مؤشرًا على عدم إدماج هذا النموذج ضمن المنظومة التجارية الرسمية، مما يُصعب من عملية الرقابة القانونية، ويُضعف من حماية الحقوق داخل هذه المناطق[27].

22 راجع :قانون تشجيع الاستثمار رقم (9)لسنة 2010، المادة (4)، منشور في الجريدة الرسمية الليبية، العدد 15، 2010.

23 انظر :الشريف، فاطمة" .إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص.13 .

24 راجع :منصور، خالد" .نحو قانون ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 7، 2023، ص.39 .

25 عبد الحميد، سامي" .نحو تشريع ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص.28 .

26 قانون تشجيع الاستثمار رقم (9)لسنة 2010، المادة (4)، منشور في الجريدة الرسمية الليبية، العدد 15، 2010.

27 الشريف، فاطمة" .إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص.15 .

أما على مستوى القرارات التنفيذية، فقد صدرت بعض القرارات الحكومية بإنشاء مناطق حرة، مثل قرار إنشاء منطقة "مصراتة الحرة"، إلا أن هذه القرارات لم تكن مدعومة بنصوص قانونية تفصيلية، بل جاءت في صورة تعليمات إدارية، لا تُوفر الضمانات القانونية الكافية للمستثمرين، ولا تُحدد العلاقة بين الجهات الحكومية والمستثمرين بشكل واضح[28]. وهذا ما يُفسر التباطؤ في تفعيل هذه المناطق، رغم مرور سنوات على الإعلان عنها.

إن تحليل هذه النصوص يُبرز بوضوح أن ليبيا لا تمتلك حتى الآن تشريعًا خاصًا ومنفصلًا يُنظم المناطق الحرة، ويُحدد طبيعتها القانونية، وآليات إدارتها، والامتيازات الممنوحة فيها. وهذا الفراغ التشريعي يُعد من أبرز العوائق أمام تفعيل هذا النموذج، ويستدعي تدخلًا تشريعيًا عاجلًا يُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمستثمر داخل هذه المناطق، ويُوفر بيئة قانونية مستقرة ومحفزة[29].

**المطلب الثالث: التحديات القانونية والإدارية التي تواجه المناطق الحرة الليبية**

رغم ما تحمله فكرة المناطق الحرة من إمكانات اقتصادية واعدة، إلا أن تطبيقها في السياق الليبي يواجه جملة من التحديات القانونية والإدارية التي تعيق فاعليتها وتُضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية. ويُعد غياب التشريع الخاص والمنفصل الذي يُنظم هذه المناطق من أبرز هذه التحديات، إذ لا توجد حتى الآن منظومة قانونية واضحة تُحدد طبيعة المناطق الحرة، ولا تُبين العلاقة بين المستثمر والدولة، ولا تُوفر الضمانات القانونية الكافية لحماية الحقوق داخل هذه المناطق[30].

إلى جانب ذلك، تُعاني المناطق الحرة الليبية من تداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية، حيث لا توجد جهة مركزية مختصة بالإشراف على هذه المناطق، مما يؤدي إلى تضارب في القرارات، وتأخر في الإجراءات، وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية. هذا التداخل الإداري يُضعف من ثقة المستثمرين، ويُعطل سير العمليات التجارية، ويُحول المناطق الحرة إلى فضاءات بيروقراطية بدلًا من أن تكون بيئة محفزة للأعمال[31].

كما أن غياب نظام قضائي متخصص في منازعات المناطق الحرة يُعد من التحديات الجوهرية، إذ لا توجد محاكم تجارية أو هيئات تحكيمية مختصة بالنظر في النزاعات التي تنشأ داخل هذه المناطق، مما يُطيل أمد التقاضي، ويُضعف من فعالية الحماية القانونية. وفي ظل غياب نصوص قانونية واضحة، فإن المستثمرين يجدون أنفسهم أمام فراغ تشريعي يجعلهم عرضة للمخاطر القانونية[32].

ومن التحديات الإدارية أيضًا، ضعف البنية التحتية في بعض المناطق الحرة المعلنة، وغياب الخدمات اللوجستية الأساسية، مثل شبكات النقل، والتخزين، والاتصالات، مما يُقلل من جاذبيتها الاستثمارية. كما أن غياب نظام رقابي فعال يُعزز من الامتثال القانوني داخل هذه المناطق يُعد من العوامل التي تُضعف من مصداقيتها أمام المستثمرين الدوليين[33].

---

28 عبد السلام، ناصر" .المناطق الحرة في ليبيا :بين الطموح التشريعي والتحديات الواقعية"، مجلة القانون الليبي، العدد 4، 2021، ص.26 .

29 انظر :منصور، خالد" .نحو قانون ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 7، 2023، ص.40 .

30 عبد الحميد، سامي" .نحو تشريع ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص.30 .

31 الشريف، فاطمة" .إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص.17 .

32 منصور، خالد" .المناطق الحرة في ليبيا :الحاجة إلى قضاء تجاري متخصص"، مجلة القانون والتنمية، العدد 8، 2022، ص.42 .

33 عبد السلام، ناصر" .المناطق الحرة في ليبيا :بين الطموح التشريعي والتحديات الواقعية"، مجلة القانون الليبي، العدد 4، 2021، ص.28 .

إن معالجة هذه التحديات تتطلب تدخلًا تشريعيًا وإداريًا متكاملًا، يبدأ بإصدار قانون خاص يُنظم المناطق الحرة، ويُحدد صلاحيات الجهات المعنية، ويُوفر الضمانات القانونية للمستثمرين، ويُنشئ نظامًا قضائيًا متخصصًا، ويُعزز من البنية التحتية والخدمات اللوجستية، بما يُعيد الثقة في هذا النموذج الاقتصادي، ويُسهم في تحويله إلى رافعة حقيقية للتجارة والاستثمار في ليبيا[34].

**المبحث الثالث: التجارب المقارنة في تنظيم المناطق الحرة**

في ظل غياب إطار قانوني متكامل ينظم المناطق الحرة في ليبيا، تبرز أهمية دراسة التجارب المقارنة في الدول التي نجحت في تفعيل هذا النموذج الاقتصادي، من أجل استخلاص عناصر تنظيمية يمكن أن تشكل نواة لتشريع ليبي مستقبلي. فالتجارب الدولية تُظهر أن نجاح المناطق الحرة لا يرتبط فقط بالحوافز الاقتصادية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على وضوح التنظيم القانوني، واستقلالية الإدارة، وفعالية الرقابة[35].

وقد برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في هذا المجال، حيث اعتمدت تشريعات خاصة بكل منطقة حرة، تمنحها صلاحيات تنظيمية واسعة، تشمل إصدار التراخيص، وتحديد نسب الملكية الأجنبية، وتطبيق أنظمة جمركية وضريبية مستقلة. هذا النموذج أتاح لكل منطقة أن تُدار وفق احتياجاتها القطاعية، سواء كانت صناعية أو تكنولوجية أو إعلامية، مما عزز من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية[36].

أما في الأردن، فقد تم تنظيم المناطق الحرة بموجب قانون خاص صدر عام 2008، يُحدد شروط الإنشاء، وآليات الإدارة، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. ويتميز هذا النموذج بوجود هيئة مستقلة تُشرف على المناطق الحرة، وتُنسق بين الجهات الحكومية، مما ساهم في استقرار بيئة الأعمال، وتقليص البيروقراطية، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين[37].

وفي المغرب، تم اعتماد نموذج المناطق الاقتصادية الخاصة، الذي يجمع بين الامتيازات التجارية والتنظيم الإداري المستقل، ويُدار وفق شراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد ساهم هذا النموذج في جذب الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية، خاصة في قطاعات السيارات والطاقة المتجددة، بفضل وضوح التشريعات، ومرونة الإجراءات، ووجود نظام قضائي متخصص[38].

إن دراسة هذه النماذج تُبرز أهمية وجود تشريع خاص ومستقل يُنظم المناطق الحرة، ويُحدد بوضوح طبيعتها القانونية، وآليات إدارتها، والجهات الرقابية عليها، والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. كما تؤكد على ضرورة أن يكون هذا التشريع مرنًا بما يكفي لمواكبة التحولات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته صارمًا في حماية الحقوق وضمان الامتثال القانوني. وفي الحالة الليبية، فإن تبني نموذج قانوني مستوحى من هذه التجارب، مع مراعاة الخصوصية السياسية والاقتصادية للبلاد، يُعد خطوة ضرورية نحو تفعيل المناطق الحرة وتحقيق الطموحات التجارية المرجوة[39].

34 الطيب، نادر" .نحو رؤية قانونية لتفعيل المناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى القانون التجاري، بنغازي، 2023، ص.19 .

35 عبد العزيز، هيثم" .المناطق الحرة في التشريعات الدولية :دراسة مقارنة"، مجلة القانون والتنمية، العدد 10، 2021، ص.33 .

36 منصور، ليلى" .المناطق الحرة في الإمارات :نموذج قانوني متقدم"، مجلة السياسات التجارية، العدد 9، 2020، ص.47 .

37 الطيب، نادر" .التجربة الأردنية في تنظيم المناطق الحرة"، مجلة القانون والتنمية، العدد 12، 2021، ص.44 .

38 الشريف، فاطمة" .المناطق الاقتصادية الخاصة في المغرب :دراسة قانونية"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الإفريقي، الرباط، 2022، ص.19 .

39 عبد الحميد، سامي" .نحو قانون ليبي للمناطق الحرة :قراءة في التجارب الدولية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص.27 .

## المبحث الرابع: رؤية قانونية مستقبلية لتفعيل المناطق الحرة في ليبيا

في ظل التحديات القانونية والإدارية التي تواجه المناطق الحرة في ليبيا، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية تشريعية مستقبلية تُعيد صياغة هذا النموذج الاقتصادي بما يتماشى مع التحولات العالمية، ويُراعي في الوقت ذاته خصوصية السياق الليبي. فالمناطق الحرة لا يمكن أن تُدار بقرارات تنفيذية متفرقة أو نصوص عامة، بل تتطلب إطارًا قانونيًا مستقلًا، يُحدد بوضوح طبيعتها، وآليات إدارتها، والامتيازات الممنوحة فيها، والضمانات القانونية للمستثمرين[40].

إن الرؤية القانونية المستقبلية لتفعيل المناطق الحرة في ليبيا يجب أن تنطلق من مبدأ التخصص التشريعي، من خلال إصدار قانون خاص يُنظم هذه المناطق، ويُميزها عن المناطق الصناعية أو الاقتصادية الأخرى، ويُحدد العلاقة بين المستثمر والدولة، ويُوفر بيئة قانونية مستقرة ومحفزة. كما ينبغي أن يتضمن هذا القانون إنشاء هيئة مستقلة تُشرف على المناطق الحرة، وتُنسق بين الجهات الحكومية، وتُصدر اللوائح التنظيمية، وتُراقب الامتثال القانوني[41].

ومن الضروري أيضًا أن يتضمن التشريع المقترح نظامًا قضائيًا متخصصًا، سواء من خلال إنشاء محاكم تجارية مختصة، أو تفعيل آليات التحكيم التجاري داخل المناطق الحرة، بما يُسهم في تسريع فض المنازعات، ويُعزز من ثقة المستثمرين. كما يجب أن يُراعي القانون المقترح المعايير الدولية في تنظيم المناطق الحرة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية، وحماية الملكية الفكرية، ومكافحة غسل الأموال، وضمان حرية حركة البضائع والخدمات[42].

ولا تكتمل هذه الرؤية دون تضمين حوافز اقتصادية واضحة، تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيلات في تسجيل الشركات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يُقلل من تكلفة التشغيل، ويُعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية. كما يجب أن يُحدد القانون آليات الرقابة والمساءلة، لضمان الامتثال القانوني، ومنع التجاوزات، وتحقيق التوازن بين المرونة التنظيمية والحماية القانونية[43].

إن تبني هذه الرؤية القانونية المستقبلية يُعد خطوة ضرورية نحو تحويل المناطق الحرة من مشاريع معلقة إلى أدوات فعالة في تنشيط التجارة، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا. فالتشريع ليس مجرد نصوص، بل هو تعبير عن إرادة سياسية واقتصادية تسعى إلى بناء بيئة أعمال حديثة، تُواكب التحديات، وتُحقق الطموحات[44].

---

## الخاتمة والتوصيات

بعد استعراض الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمناطق الحرة، وتحليل واقعها القانوني في ليبيا، ومقارنة ذلك بالتجارب الدولية الناجحة، يتضح أن المناطق الحرة تمثل فرصة استراتيجية حقيقية للنهوض بالتجارة

40 عبد الحميد، سامي" .نحو قانون ليبي للمناطق الحرة :قراءة تحليلية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص.31 .

41 الشريف، فاطمة" .إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص.19 .

42 منصور، خالد" .المناطق الحرة في ليبيا :الحاجة إلى قضاء تجاري متخصص"، مجلة القانون والتنمية، العدد 8، 2022، ص.44 .

43 الطيب، نادر" .نحو رؤية قانونية لتفعيل المناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى القانون التجاري، بنغازي، 2023، ص.21 .

44 عبد العزيز، هيثم" .المناطق الحرة كأداة للنمو الاقتصادي :قراءة قانونية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 10، 2021، ص.36 .

الليبية، شريطة أن يتم تنظيمها ضمن إطار قانوني متكامل، يراعي الخصوصية الوطنية، ويستفيد من النماذج المقارنة.

لقد أظهر البحث أن غياب التشريع الخاص بالمناطق الحرة في ليبيا يُعد من أبرز العوائق أمام تفعيل هذا النموذج، حيث تُدار هذه المناطق – إن وجدت – بقرارات تنفيذية غير مؤطرة قانونيًا، مما يُضعف من جاذبيتها الاستثمارية، ويُعرضها للتقلبات الإدارية والسياسية. كما أن التحديات المتعلقة بتداخل الصلاحيات، وغياب جهة مركزية للإشراف، وضعف البنية التحتية، تُسهم في تعطيل دور هذه المناطق كرافعة اقتصادية وتجارية.

ومن خلال دراسة التجارب المقارنة، تبين أن نجاح المناطق الحرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود تشريع خاص ومستقل، يُحدد طبيعتها القانونية، وآليات إدارتها، والامتيازات الممنوحة فيها، والضمانات القانونية للمستثمرين، إلى جانب وجود نظام قضائي متخصص، وهيئة رقابية مستقلة، وبنية تحتية متطورة.

**التوصيات:**

1. إصدار قانون خاص بالمناطق الحرة في ليبيا، يُحدد بوضوح طبيعتها، وأهدافها، وآليات إدارتها، والجهات المشرفة عليها.

2. إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بتنظيم المناطق الحرة، وتُنسق بين الجهات الحكومية، وتُصدر اللوائح التنظيمية، وتُراقب الامتثال القانوني.

3. تفعيل نظام قضائي متخصص للنظر في المنازعات التجارية داخل المناطق الحرة، سواء عبر محاكم تجارية أو هيئات تحكيمية مستقلة.

4. توفير حوافز اقتصادية واضحة تشمل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات جمركية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يُعزز من جاذبية الاستثمار.

5. الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم المناطق الحرة، مع مراعاة الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لليبيا.

6. تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستية في المناطق الحرة، بما يُسهم في رفع كفاءة التشغيل، وتحقيق الجدوى الاقتصادية.

إن تبني هذه التوصيات يُعد خطوة ضرورية نحو تحويل المناطق الحرة من مشاريع معلقة إلى أدوات فعالة في تنشيط التجارة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبناء بيئة أعمال حديثة تُواكب التحديات وتُحقق الطموحات الوطنية.

---

**قائمة المراجع**


1. عبد الحميد، سامي. "نحو تشريع ليبي للمناطق الحرة: قراءة تحليلية"، مجلة القانون الليبي، العدد 6، 2023، ص. 27–31.

2. عبد السلام، ناصر. "المناطق الحرة في ليبيا: بين الطموح التشريعي والتحديات الواقعية"، مجلة القانون الليبي، العدد 4، 2021، ص. 22–28.

3. عبد العزيز، هيثم. "المناطق الحرة كأداة للنمو الاقتصادي: قراءة قانونية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 10، 2021، ص. 29–36.

4. عبد الله، محمد. "المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 12، 2021، ص. 45.

5. عبد الله، ناصر. "التنظيم القانوني للمناطق الحرة في التشريعات العربية"، مجلة القانون المقارن، العدد 15، 2021، ص. 38.

6. الشريف، فاطمة. "إشكالية غياب التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الوطني، طرابلس، 2022، ص. 8–19.

7. الشريف، فاطمة. "المناطق الاقتصادية الخاصة في المغرب: دراسة قانونية"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار الإفريقي، الرباط، 2022، ص. 19.

8. الطيب، نادر. "المناطق الحرة في الدول الانتقالية: دراسة حالة"، مجلة القانون والسياسة، العدد 11، 2022، ص. 53.

9. الطيب، نادر. "نحو رؤية قانونية لتفعيل المناطق الحرة في ليبيا"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى القانون التجاري، بنغازي، 2023، ص. 19–21.

10. قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010، منشور في الجريدة الرسمية الليبية، العدد 15، 2010، المادة (4).

11. منصور، خالد. "نحو قانون ليبي للمناطق الحرة: قراءة في التجارب الدولية"، مجلة القانون والتنمية، العدد 7، 2023، ص. 36–40.

12. منصور، ليلى. "المناطق الحرة في الإمارات: نموذج قانوني متقدم"، مجلة السياسات التجارية، العدد 9، 2020، ص. 47–52.

13. منصور، هالة. "المناطق الاقتصادية الخاصة: دراسة مقارنة"، مجلة القانون والتنمية، العدد 10، 2021، ص. 47.

14. يوسف، نادر. "المناطق الصناعية والمناطق الحرة: تمييز قانوني"، ورقة بحثية مقدمة لمنتدى الاستثمار العربي، القاهرة، 2019، ص. 12.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.